الحلقة الثالثة

طال أمد استئصالها:

ظاهرة التهريب.. آفة سرطانية توسع انتشارها في جسم الاقتصاد الوطني

أصبح مرض عضال تهالكت قوى خلايا الاقتصاد الوطني على مقاومته منذ فترة طويلة حتى وصلت ممارسته الى مرحلة الإدمان، يتم التعاطي معها بشكل فاضح على مرأى ومسمع الجميع والشمس ساطعة في وسط السماء في قلب العاصمة وبقية المدن بتباهي واستعراض دون أدنى خجل لا من الضمير الذاتي أو القيم الاجتماعية التي تنبذ مثل هذه التحايلات التي أصبحت وكأنها مهنة يستمد حق العمل فيها بشكل علني دون أي رادع من قبل الجهات المختصة..

التهريب إشكالية طالما طرحت من قبل الجهات الرسمية والشعبية، وتصدرت صفحات الصحف وطرحتها بقية وسائل الاعلام ناقدة هذه الظاهرة، إلا أن كل ذلك لم يحرك ساكناً بل تزايدت وبانتشار واسع سببت اختلالات اقتصادية عديدة يعاني منها الجميع.

تحقيق /أحمد مسعد الأسد

آثار على الصناعات الوطنية و٧٠ مليار ريال تفقدها خزينة الدولة

القطاع الصناعي اليمني يعمل بمعدل ٥٠٪ من طاقته الإنتاجية بسبب التهريب

يضر بالبيئة الاستثمارية في المجال الصناعي وخروج رأس المال الوطني

التهريب ظاهرة خطيرة تؤرق اقتصاديات الشعوب وتترتب عليه آثار سلبية تتمثل في بطء النمو الاقتصادي وضعف قدرات الحكومة في الانفاق على البرامج العامة الصناعية والتجارية والاستثمارية والخدمية وتخل بشروط المنافسة بين المنتجات الوطنية والمستوردة، ناهيك عن الآثار البيئية والصحية للمجتمعات.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن هناك أكثر من ٥٠٪ من إجمالي السلع المتوفرة في أسواقنا مهربة كما أن الدولة فقدت خلال الأربع السنوات الماضية نحو «٧٠» مليار ريال من الرسوم الجمركية للسلع المهربة.. آثار التهريب على الصناعات الوطنية والاقتصاد الوطني ككل نتناولها في الحلقة التالية:

صدمات

● الدكتور/محمد الحاوري- استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة صنعاء يرى بانه تترتب على ظاهرة التهريب آثار سلبية بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني ومن أهم تلك الآثار هي: فقدان الخزينة العامة للدولة أحد مصادر الإيرادات العامة والمتمثلة في الرسوم الجمركية على السلع المهربة والتي قدرت خلال الأربع السنوات الماضية بحوالي «٧٠» مليار ريال الأمر الذي يضعف قدرة الدولة على الانفاق على البرامج العامةصدمات والمتمثلة في الرسوم الجمركية على السلع المهربة والتي قدرت خلال الأربع السنوات الماضية بحوالي «٧٠» مليار ريال الأمر الذي يضعف قدرة الدولة على الانفاق على البرامج العامة والاستثمار خاصة في مجال البنية التحتية الأساسية والتنمية البشرية..

كما يؤدي التهريب الى الإخلال بشروط المنافسة في غير صالح السلع المنتجة الأساسية والتنمية البشرية.

كما يؤدي التهريب الى الإخلال بشروط المنافسة في غير صالح السلع المنتجة محلياً والصناعات المحلية بصورة عامة إذ تعتبر السلع المهربة أرخص نسبياً من السلع الوطنية أو المستوردة بصورة قانونية، وبالتالي يصيب الانتاج المحلي بصدمات تضعف من قابليته على البقاء وقدرته على المنافسة لاسيما الصناعات حديثة العهد وكذلك الصناعات الصغيرة، أيضاً تمتد آثار التهريب الى الإضرار بالبيئة الاستثمارية بحيث يؤدي الى تنشيط خروج رأس المال الوطني وليس الى جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يترتب عليه انخفاض مصادر التمويل للنشاط الاستثماري والاقتصادي بصورة عامة.

وقوف

ويضيف الدكتور-الحاوري : أيضاً يعمل التهريب على تشويه هيكلة الأسعار بمعنى أن التهريب يترتب عليه وجود سعرين لكثير من السلع مرتفعة خاصة المنتجة محلياً والمستورة بطرق رسمية وسعر آخر منخفض للسلع المهربة، وبالتالي لاتعطي حركة الأسعار مؤشرات واضحة وسليمة للنشاط الاستثماري والتجاري عموماً كما أنها لا تساهم في اختيار المشروعات التي تحقق عوائد مجزية فضلاً عن آثار سلبية تمتد الى الجوانب الاجتماعية وتلك هي مرتبطة بصحة المجتمع اليمني، ولهذا فإن التعامل مع قضية التهريب والحد من آثاره هي قضية ينبغي أن تكون لها الأولوية في مهاما لمشروعات التي تحقق عوائد مجزية فضلاً عن آثار سلبية تمتد الى الجوانب الاجتماعية وتلك هي مرتبطة بصحة المجتمع اليمني، ولهذا فإن التعامل مع قضية التهريب والحد من آثاره هي قضية ينبغي أن تكون لها الأولوية في مهام الدولة إذا ما أردنا تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية والوقوف بجانب تعزيز الاقتصاد الوطني.

■ د/محمد الحاوري

■ محمد صلاح

خسائر مالية

وعن دور وزارة الصناعة والتجارة في مجال مكافحة التهريب يقول الأخ/ عبدالإله شيبان - الوكيل المساعد بالوزارة: لاشك أن بلادنا تعاني من مشكلة التهريب وتبرز أوجه المعاناة في عدة مجالات ومنها حرمان الخزينة العامة للدولة من الموارد المالية الكبيرة التي كان يفترض تحصيلها كما ينتج عنها دخول سلع ومنتجات غير مطابقة للمواصفات والمقاييس والجودة المعتمدة في بلادنا والتي تنتج عنها مخاطر صحية على المستهلكين وخسائر مالية على الدولة.

مخاطر التهريب

● ونتيجة لاستمرار هذه الظاهرة فإن ذلك ينعكس سلباً على صناعاتنا الوطنية للمنتجات المشابهة ويجعلها غير قادرة على المنافسة نظراً لما يترتب عليها من ضرائب بداية من المواد الخام المستوردة ونهاية بالطاقات التشغيلية والأيادي العاملة، وبالتالي فإن دور الوزارة في هذا المجال أصبح غير قادر على كبحها خاصة وأن هناك جهات معنية عديدة ولهذا فإن العملية يفترض أن تكون تكاملية في ظل سياسة السوق المفتوحة ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها الوزارة في مختلف مراحل عملها فإنها جهود كبيرة وهذا الدور يتمثل في التوضيح بمخاطر التهريب على الاقتصاد الوطني وعلى صحة المستهلك وذلك من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية المعنية عبر الاجتماعات التي تعقد لمناقشة هذه القضية بين الحين والآخر لبحث سبل معالجتها عبر القنوات المعنية، ومع ذلك فإننا بالوزارة نسعى جاهدين لشرح مخاطر التهريب للمواطنين من خلال التنسيق مع وسائل الاعلام المختلفة كوننا لم نعد جهة رقابية كما كنا في السابق قبل تحرير السوق اليمني ورفع الدعم عن السلع الضرورية.

ظاهرة التهريب

● الأخ/ خالد جابر عفيف- مدير عام إتحاد الغرف التجارية الصناعية يقول: التهريب ظاهرة خطيرة وتعتبر من الجرائم الكبرى على الاقتصاد الوطني بشكل عام وبالتالي تلقي بظلالها على سيادة وهيبة الدولة، وعملية استمرار هذه الظاهرة هي ناتجة عن الانفلات الأمني في المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية، وهذه الظاهرة نجدها من أرقام الدولة الرسمية التي تشير إلى أن هناك نحو ٥٠٪ من اجمالي السلع الموجودة في السوق اليمني هي مهربة.

ويضيف: بالتالي لا تستفيد منها البلاد أي من الرسوم الجمركية وتجعل من الرسوم المهربة منافساً قوياً للصناعات المحلية ناهيك عن أن الدول المصدرة لتلك السلع مخالفة لقواعد الانتاج ولهذا نجد بأن التهريب الهدف منه تدمير الاقتصاد الوطني، وقد كنا نأمل بأن حل قضية الحدود مع دول الجوار سوف يقضي على ظاهرة التهريب إلا أن ذلك لم يحل المشكلة بل استمرت الظاهرة بالتزايد نتيجة لتهاون الجهات الأمنية واستفادة بعض القائمين عليها من استمرار هذه الظاهرة.

أسعار الطاقة

● أما عن أثر ظاهرة التهريب على الصناعات الوطنية فيمكن القول بأن تلك الصناعات في خطر في حال استمرار هذه الظاهرة خاصة وأن القطاع الصناعي اليمني حالياً يعمل بمعدل «٥٠٪» من طاقته الانتاجية فقط نظراً لعدم قدرته على منافسة السلع المهربة التي تدخل الأسواق اليمنية، وهذا يعني انه يمكن أن تتراجع نسبة الانتاج في الصناعات الوطنية حتى تغلق جميع المصانع المحلية ويصبح سوقنا اليمني سوقاً استهلاكياً للسلع المستوردة فقط.

منافسة

● أما الأخ/محمد محمد صلاح- رجل أعمال فيرى بأن قضية التهريب أصبحت تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وتعيق تطور الصناعات المحلية وكذا المجتمعات الزراعية التي تتميز بها بلادنا منذ قديم الزمن، ونحن بدورنا كغرفة تجارية وصناعية وتجار ومصنعين في نفس الوقت ندعو الجهات الحكومية المعنية بمراقبة المنافذ الجمركية أن تفعل دورها حتى تمنع دخول أي سلعة مهربة من تلك المنافذ مالم تكن مطابقة للمواصفات والمقاييس الدولية والمحلية.

ويضيف: نحن على استعداد تام كتجار ومصنعين للتعاون مع الجمعيات المعنية في الدولة لمحاربة هذه الظاهرة انطلاقاً من إدراكنا بمخاطرها على مستقبل اقتصادنا الوطني خاصة في ظل العولمة الاقتصادية العالمية، التي بدورها ستفرض على الدول أن تطور من صناعاتها لتصبح قادرة على المنافسة أو تبقى مجرد سوق استهلاكي لمنتجات الغير، وهذا مانخشاه على مستقبل اقتصادنا إذا لم نطور من صناعاتنا ونحد من ظاهرة التهريب التي نعاني منها في الوقت الراهن.

اعلان

اختتام دورة تدريبية للكوادر الادارية العراقية في بيروت

■.. بيروت / شينخوا /

أعلنت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / أسكوا / عن اختتام دورة تدريب للكوادر الإدارية في وزارة التخطيط العراقية كان قد نظمها على مدى اسبوعين فريق عمل العراق في اللجنة تحت عنوان " من أجل إعادة إعمار العراق "بمشاركة ١٥ شخصا من الكوادر الادارية العليا .

واشار بيان امس عن / اسكوا / الى ان فريق عملها لإعادة إعمار العراق وتنميته كان أنشيء في عام ٢٠٠٣ لمتابعة التطورات المتعلقة بهذا البلد من خلال تصميم خطة عمل تساعد على تنفيذ مشاريع تنموية إقتصادية وإجتماعية داخل الأراضي العراقية.

واوضح البيان ان فريق عمل العراق عقد دورة في سبتمبر الماضي بطلب من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية لتعريف كوادر المركز القومي للتخطيط والتنمية الإدارية التابع للوزارة على أفضل الممارسات في الادارة العامة الحديثة مشيرا الى تحضيرات لدورة ثالثة يشارك فيها الكادر التقني المتقدم في وزارة التخطيط .

توقع تراجع الاقراض طويل الامد الى ٥٤,١ مليار دولار في ٢٠٠٥ م

■..ابوظبي /شينخوا/

توقع تقرير أعدته مؤسسة التقييم الائتماني العالمية /ستاندرد اند بورز/ ان يتراجع حجم الاقتراض طويل الأمد في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا في عام ٢٠٠٥ الجاري ليصل إلى ٥٤,١ مليار دولار مقارنة بنحو ٥٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ .

واوضح التقرير الذي نشرته صحيفة /الخليج/ الإماراتية الصادرة امس /الجمعة/ ان هذا التراجع يعكس تحسن الأوضاع المالية في مختلف أنحاء المنطقة.

ونقلت الصحيفة عن فاروق سوسة الخبير الاقتصادي بالمؤسسة قوله ان عوامل عدة من ضمنها ارتفاع أسعار النفط بما يفوق المستوى المحدد في الموازنات والنمو الاقتصادي القوي والانضباط المالي ساعدت العديد من دول المنطقة على النمو بدرجات متفاوتة.

وأشار التقرير إلى ان دول الخليج تمكنت من تسجيل فوائض ضخمة في ميزانيات عام ٢٠٠٤ بفضل ارتفاع عائدات النفط الناتج عن ارتفاع الأسعار، وأضاف ان دول المنطقة ستتمكن على الأرجح من تحقيق مستويات مرتفعة في فوائض موازنات عام ٢٠٠٥ .

جدير بالذكر ان التقرير يغطي ١٣ دولة من أصل ٢٢ دولة تغطي المؤسسة أنشطتها في المنطقة.

تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والقضائي بين اسبانيا والجزائر

■.. مدريد /شينخوا/

اعلن رئيس الحكومة الاسبانية خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو والرئيس الجزائري الزائر عبد العزيز بوتفليقة تعزيز علاقاتهما السياسية والاقتصادية والمالية والقضائية.

وقال ثاباتيرو وبوتفليقة في بيان مشترك بعد اجتماعهما يوم الخميس في مدريد ان "اسبانيا تكرر التزامها السياسي بتأييد الاصلاحات التي بدأها الرئيس بوتفليقة وسياسة المصالحة الوطنية ،وكذلك عملية تحديث الاقتصاد وتحريره".

وعلى الصعيد الاقتصادي ،اعلن ثاباتيرو خلال ندوة صحافية انشاء خطة عمل المؤسسات الاسبانية في الجزائر.

وقال ثاباتيرو ان هذه الخطة تعنى "بالنقل عبر السكك الحديد والنقل البحري والمرافيء وقطاع البناء ومراقبة الملاحة الجوية", مضيفا ان اتفاقا لتحويل الديون الى استثمارات تنتهي مدته في مارس, سيتم تجديده.

ووصف رئيس الحكومة الاسبانية مشروع خط انابيب الغاز تحت البحر الذي تبنيه شركة مدغاز لربط مدينة بني ساف الجزائرية قرب وهران بأليميرا في اسبانيا ،بانه يشكل "اولوية". وعلى الصعيد القضائي ،قرر الطرفان تشكيل "مجموعة عمل مشتركة تضم مندوبين عن وزارات البلدين", لتنصرف الى معالجة موضوع الارهاب ،وباشرا مناقشات حول امكانية تسليم الاشخاص المدانين.

وكان الطرفان وقعا اتفاقا على تدريب قضاة جزائريين في اسبانيا.

واكد بوتفليقة انه سيأتي الى مدريد للمشاركة في قمة مدريد الدولية حول الامن والارهاب والديمقراطية ،من الثامن الى العاشر من مارس ،واصفا زيارة دولة سيقوم بها الملك خوان كارلوس الى الجزائر قريبا بانها ستكون "مرحلة جديدة في علاقتنا الثنائية".

وسيعقد الاجتماع الثالث "الرفيع المستوى" من هذا النوع بين البلدين في عام ٢٠٠٦ في الجزائر. وقد عقد الاجتماع الاول في العاصمة الجزائرية في ٢٦ و٢٧ نوفمبر ٢٠٠٣ .

وترتبط الجزائر واسبانيا ب "معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون" وقعت خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس بوتفليقة الى اسبانيا في اكتوبر ٢٠٠٢ .

بقيمة ٧ ملايين دولار

بنك التنمية الآسيوي يوافق على مساعدات طارئة لسريلانكا

■.. مانيلا /د.ب.ا

قال بنك التنمية الاسيوي امس الجمعة انه وافق على برامج مساعدات طارئة بقيمة سبعة ملايين دولار للاشخاص محدودي الدخل الذين تضرروا بسبب أمواج المد البحري العاتية (تسونامي) في سريلانكا.

وذكر البنك الذي يتخذ من مانيلا مقرا له ان المبلغ أعيد تخصيصه من تمويل لمشروع تنموي في القطاع الريفي في سريلانكا.

وقال أشوك شارما الاخصائي في تمويل المشروعات الصغيرة بالبنك إن «إعادة التخصيص ستسمح بالاستجابة الفورية والحقيقية لاستعادة الحياة في المناطق المتضررة من خلال مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

وأضاف شارما ان القروض الطارئة ستساعد السكان على سرعة التغلب على الدمار الشديد والصدمة التي تعرضوا لها في سبل معيشتهم ومصادر دخلهم.

وقال البنك ان سريلانكا ستحتاج الى ١,٥ مليار دولار على الاقل لجهود اعادة البناء وإعادة التاهيل في اعقاب كارثة تسونامي التي وقعت في ٢٦ ديسمبر الماضي.

وأدت الكارثة الى مقتل ٣١ الف شخص على الاقل في سريلانكا وفقدان نحو ٤٠٠ الف وظيفة في ٢٠٠ الف أسرة غالبتها من الاسر محدودة الدخل.

وقال البنك إنه يخطط لتخصيص نحو ١٥٠ مليون دولار في مساعدات جديدة على المدى القصير الى المتوسط لجهود اعادة البناء في سريلانكا.

الصين تعمل على تعميم الأعمال بشأن الاقتصاد في الطاقة والعمران الأخضر

■.. بكين / شينخوا /

قال / تشيو بأو شينغ / نائب وزير الانشاء والتعمير الصيني في مؤتمر صحفي ان الصين تعمل على تعميم الأعمال بشأن توفير الطاقة والعمران الأخضر ،والهدف من ذلك أن تتم أعمال التعديل بشأن توفير الطاقة لمعظم المنشآت الموجودة وتحقق نسبة توفير الطاقة ٦٥٪ في المنشآت الجديدة في العام ٢٠٢٠ .

قال تشيو ان الصين ستبلغ مستوى أعلى في توفير الطاقات في مناطقها الشرقية وترفع نسبة توفير المياه في عملية البناء والاستخدام لأكثر من ٣٠٪ على الأساس الحالي وتخفض نسبة الاستهلاك العام للموارد غير المتجددة باكثر من ٣٠٪ على الأساس الحالي.

وأضاف انه بحلول العام ٢٠٢٠ سيضاهي مستوى توفير الطاقة في البناء الصيني ما في الدول المتقدمة حاليا ،وتبرز الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في توفير الطاقة والأراضي والمياه والمواد وحماية البيئة وتحقق انجازات في تحويل أساليب التنمية الاقتصادية.

وما زال الفحم وقودا رئيسيا في الصين وهياكل الطاقة غير معقولة في المدن ،ونسبة استخدام الطاقة الممتازة مثل الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الريح غير عالية في البناء. بلغت مساحة المنشآت الجديدة في المدن والأرياف في الصين أسنويا مليارين متر مربع و٨٠٪ منها منشآت منخفضة الفعالية لاستخدام الطاقات . ومساحة المنشآت الموجودة ٤٠ مليار متر مربع و٩٥٪ منها منشآت منخفضة الفعالية لاستخدام الطاقة حسب معايير التصميم لتوفير الطاقات التي أصدرتها حكومة الصين.